http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1442) السنة السادسة -الاربعاء (25) شباط 2009

بين جنسية المستثمر وأجنبية راس المال

قـــــراءات في قـــانـــون الاســـتـــثـــمار

عادل الفتلاوي

يؤكد الدكتور عبد الرسول عبد الرضا في كلية القانون بجامعة بابل في قراءته حول قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣لسنة ٢٠٠٦ بين جنسية المستثمر وأجنبية رأس المال المستثمر إن الغرض من الاستثمار هو إتاحة مجال واسع لتدفق رؤوس الأموال في محيط الدولة من الداخل والخارج لذا يكون مركز ثقل الاستثمار في رأس المستثمر وليس في شخص المستثمر ومن ثم يعتمد نوع الاستثمار على الطبيعة الوطنية والأجنبية لرأس المال المستثمر فيأخذ استثمار رأس المال الوطني الطابع الوطني بينما يكون استثمار رأس المال الأجنبي من نوع الاستثمار الأجنبي.

ويضيف:إن مقابل ذلك يضعف دور جنسية المستثمر في تحديد نوع الاستثمار فهو يعد عنصرا خاملا مقابل عنصر رأس المال الذي يعد عنصرا فاعلا إذ إن الصفة الأجنبية لرأس المال المستثمر لها كفاية ذاتية لتمييز الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار الوطني ومن ثم تحديد حقوق وامتيازات وضمانات كل منهما بغض النظر عن جنسية المستثمر لان اعتماد هذه القاعدة يضمن انسيابية عالية لرؤوس الأموال الأجنبية على الدولة بينما مخالفتها عن طريق اعتماد جنسية المستثمر بدلا من مصدر رأس المال يضيف ويقلل من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار.

ويعزو الدكتور عبد الرسول عبد الرضا ذلك إلى إن الجنسية ستُصبح حاجزا أمام التمويل الوطني لرؤوس أمواله لغرض استثمارها في دولته طالما انه سيعلم مسبقا انه سيكون في مركز مساو لمركز المستثمر الوطني ولا يرتقي إلى مستوى المستثمر الأجنبي من حيث الامتيازات والضمانات ومنها السماح بالاتفاق على القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة في منازعات الاستثمار.

ويتابع قائلا:تظهر قراءة قانون الاستثمار رقم ١٣لسنة ٢٠٠٦انه اعتمد معيار جنسية المستثمر لتمييز الاستثمار الوطني عن الاستثمار الأجنبي بدلا من اعتماد معيار مصدر رأس المال برغم إن بعض احكام هذا القانون أتخذ بنظر الاعتبار جنسية المستثمر، المادة(١٠)من القانون وبهذا الصدد أثيرت عدة تساؤلات حول هل يستوي المستثمر الوطني لأمواله في الخارج وداخل العراق مع المستثمر الوطني لأمواله الموجودة أصلا في الداخل أم يرتقي إلى مستوى المستثمر الأجنبي ؟وهل كان المشروع العراقي في هذا القانون موفقا في هذه المسالة ؟ وإذا كان المشروع قد عامل المستثمر العراقي في الفرضين نفس المعاملة فما المعاملة التي سيلقيها المستثمر الأجنبي إذا دخل في مشاركة لأغراض استثمارية مع مستثمر عراقي فهل يتصف الاستثمار بالصفة الأجنبية أو يعامل معاملة استثمار وطني؟

وهذه التساؤلات وغيرها تطرق إلى إجابتها الدكتور عبد الرسول عبد الرضا خلال دراسته البحثية لقانون الاستثمار رقم (١٣)لعام ٢٠٠٦بين جنسية المستثمر وأجنبية رأي المال المستثمر.

الضمانات غير العقدية لاستثمار× المعرفة في قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣)لسنة ٢٠٠٦

يقول الدكتور نصير صبار الجبوري في كلية القانون بجامعة القادسية بخصوص الضمانات غير العقدية لاستثمار المعرفة في قانون الاستثمار رقم ١٣لسنة٢٠٠٦ إننا نعيش في عصر اقتصاد المعرفة الذي يعتمد اعتمادا أساسيا على استثمار المعرفة بشكل فعال في الوقت الذي يرمي فيه المشروع العراقي إلى تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين كما تؤكده المادة الثانية (فقرة١،٤) من قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣لسنة ٢٠٠٦ فضلا عن تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها كما في الفقرة الأولى من المادة التاسعة من هذا القانون.

وأضاف:في مقابل التزام المستثمر في تدريب مستخدميه من العراقيين وتأهيلهم وزيادة كفاءتهم ورفع مهاراتهم وقدراتهم وتكون الأولية لتوظيف واستخدام العاملين العراقيين كما في الفقرة الثامنة من المادة الرابعة عشرة من القانون وذلك من اجل دفع عملية التنمية الاقتصادية وتطويرها وزيادة الطاقة التصميمية للمشاريع الاستثمارية في العراق كما جاء في الأسباب الموجبة لقانون الاستثمار.ويؤكد الدكتور الجبوري إن أهمية الموضوع تتجلى في ضرورة ضمان حقوق مستثمر المعرفة إذ انه لايحصل عليها الابتكاليف قد تكون باهظة في ظل التداول العقدي للمعرفة.

بيد انه إذا كانت الضمانات العقدية لاستثمار المعرفة من خلال الأدوار التي تلعبها عقود بيع المعلومات والترخيص والعمل والمقاولة ونقل التكنولوجيا لاتوفر الضمان اللازم للمستثمر فانه يمكن اللجوء إلى ضمانات أخرى غير عقدية توفر الحماية اللازمة والتعويض المناسب لمستثمر المعرفة وتحقق الغرض من الإسراع في حسم النزاع وتسهيل طرق الإثبات بمنأى عن أركان المسؤولية العقدية.

ويتابع:لذلك فانه من يحقق منافع على حساب شخص من دون وجه حق سوف يكون ملزما بتعويض هذا الشخص الذي تم تحقيق المنافع على حسابه من غير أن يكون لمن حقق هذه المنافع مسوغا قانونيا في ذلك ثم إن القانون وعلى الرغم من إعطائه الحق للأشخاص في ممارسة مختلف الإعمال التي يرغبون في القيام بها إلا إن ذلك لايسوغ القول بان ليست هناك حدود قانونية تحدد من تصرفات هؤلاء الأشخاص إذ ينبغي أن تكون ممارستهم لمثل هذه النشاطات وفقا لما يفرضه القانون من التزامات بعدم الاعتداء على حقوق الغير.

وأضاف:إذا كان الأمر كذلك فان أكثر من تساؤل يمكن إن يطرح ويتعلق بمدى إمكانية تطبيق الإحكام المتقدمة على فكرة استثمار المعرفة وصولا إلى توفير الضمان المناسب لها ،فهل للمستثمر في هذه الحالة عندما تتعرض حقوقه للاعتداء من قبل الغير والارتكاز على نظرية الكسب دون سبب في توفير الضمان لاستثمار المعرفة ثم انه إذا لم يتبع الشخص الوسائل المشروعة في مزاولة نشاطاته واتبع أساليب غير مشروعة من اجل الوصول إلى ما يبتغيه فان تساؤلا أخر يتعلق بدور فكرة المنافسة غير المشروعة في توفير الضمان لاستثمار المعرفة.

وتطرق الدكتور الجبوري في دراسته البحثية للإجابة على جميع هذه التساؤلات خلال المبحث الأول الذي خصصه لدور نظرية الكسب دون سبب في ضمان استثمار المعرفة فيما تناول البحث الثاني فكرة المنافسة غير المشروع في ضمانها.

من الواقع الاقتصادي

في نشاطات وزارة العمل

د. ستار البياتي

تعد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، من بين أكثر الوزارات ارتباطاً بالمجتمع، وتكفينا الإشارة الى أن زيارة واحدة الى الوزارة ، سوف تعطينا صورة واضحة عن العبء الذي تتحمله عبر دوائرها المختلفة من خلال تجمع الناس بطوابير طويلة منذ بداية الدوام الرسمي، وقد لا تنتهي مراجعاتهم بانتهائه، وربما تؤجل معاملاتهم الى اليوم التالي نظراً لكثرتها وضيق الوقت.

ومن اللافت للاهتمام إن عمل الوزارة لا يرتبط بالحكومة فحسب، وإنما تعمل بكل صدقية مع الشركاء الاجتماعيين، من ممثلي العمال وأصحاب العمل لا سيما في مجال سعيها الدؤوب من أجل معالجة البطالة والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية، بعد استحداث اللجنة الوطنية العليا للتشغيل برئاسة وزير العمل وعضوية ممثلي الوزارات المختلفة ونقابات العمال واتحاد الصناعات العراقي ممثلاً للقطاع الخاص، كما استعانت اللجنة مؤخراً بعدد من أساتذة الجامعة المستنصرية وهيئة المعاهد التقنية كمستشارين لها، بما يعزز التعاون المؤسسي بين الجامعات ومؤسسات الدولة للاستفادة من الخبرات الأكاديمية، وجعل الجامعة مؤسسة علمية في خدمة المجتمع.

وفي كثير من النشاطات العلمية والمهنية التي تنظمها دائرة العمل والتدريب المهني التابعة للوزارة ذاتها، سواء عبر الندوات والمؤتمرات، أو من خلال الدورات والورش التي ينتظم العاطلون عن العمل في إحداها لتعلم مهنة تهيئهم لمتطلبات سوق العمل، ومسؤوليتها عن توفير قاعدة معلومات وبيانات مهمة عن العاطلين،كان الأكاديميون حاضرين (في الأقل في بغداد) ، يناقشون وينتقدون ويقترحون الأفكار بكل حرية ومهنية، وقد تختلف الأفكار والرؤى، لكنها تلتقي في هدف واحد يصب في مصلحة اقتصاد العراق ومجتمعه، كما سعت الدائرة المذكورة الى دعم المشاريع الصغيرة من خلال تقديمها القروض الميسرة للعاطلين عن العمل، والشيء نفسه يمكن أن يقال عن دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، التي زرنا إحدى دور الحضانة التابعة لها بشكل مفاجئ ، فوجدناها بغاية التنظيم والرعاية والنظافة . هذه كلمة حق لا يراد بها باطل، فالعمل الايجابي ينبغي أن يشار له بالثناء، مثلما ينبغي تشخيص الخلل والعمل السيئ، وتوجيه النقد واللوم لصاحبه أو معاقبته على وفق قاعدة الثواب والعقاب.

> بشكل مفاجئ ، فوجدناها بغاية التنظيم والرعاية والنظافة . هذه كلمة حق لا يراد بها باطل، فالعمل الايجابي ينبغي أن يشار له بالثناء، مثلما ينبغي تشخيص الخلل والعمل السيئ، وتوجيه النقد واللوم لصاحبه أو معاقبته على وفق قاعدة الثواب والعقاب

مقابل ذلك فان هذه الوزارة غالباً ما تتهم بالفساد، سواء كان هذا من مجلس النواب أو من المجتمع، ومع إننا لا نزكي الوزارة، ولا ننتقد المنتقدين أو نؤيدهم، فان مسؤوليها لا ينفون ذلك، الأمر الذي يتطلب من الدوائر المعنية أو دائرة المفتش العام في الوزارة، إجراء المراجعة الدورية للبرامج المعتمدة وتحديداً برامج شبكة الحماية الاجتماعية، من جانب العاملين وجانب المستحقين فعلاً من خلال التدقيق والتأكد من المعلومات ومدى فاعلية المعايير المعتمدة ، لا سيما بعد أن أكد مصدر في الوزارة اكتشاف (٨٠) ألف حالة من الذين تقدم لهم إعانات العاطلين بغير استحقاق، بسبب الازدواج في الرواتب التي يتقاضونها، أو إنهم يمارسون أعمالاً خاصة وبالتالي فإنهم غير عاطلين عن العمل، كما أن إعانات العاطلين.من المعروف.قد تمتد لمدة ستة أشهر ولا يمكن أن تستمر الى ما لانهاية. إن الفساد من الممكن أن يقوض أي عملية بناء، ويفرغ أي فعل ايجابي من محتواه، ويقف عائقاً أمام أي جهد يسعى لإنعاش الاقتصاد الوطني، وما لم يتم التصدي للمفسدين، سنبقى ندور في حلقة مفرغة ولن يتسنى للمخلصين من أبناء هذا البلد وضع حجر الأساس لإعادة اعماره.

وزير النقل يزور اقليم كردستان ويبحث انشاء مشروعي ميناءين

بغداد / المدى

بحث وزير النقل المهندس عامر عبد الجبار إسماعيل خلال زيارته اقليم كردستان عدداً من الأمور التي تخص قطاع النقل في العراق عموماً وفي إقليم كردستان خصوصاً.. ذكر ذلك بيان صادر عن المكتب الاعلامي في وزارة النقل حيث أشار البيان الى عقد اتفاق يتعلق بتصفية الايرادات التابعة لسلطة الطيران المدني مع وزارة المالية الاتحادية ووزارة مالية الإقليم ، حيث تقوم سلطة الطيران المدني بإعلام وزارة المالية بالمستحقات المالية المترتبة على المطارات.

وتدارس الوزير مع المعنيين امكانية موضوع اعادة فتح مكاتب الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود في السليمانية واربيل وافتتاح مكتب جديد في دهوك. .

ولفت البيان الى ان الشركة لديها بنايات مستغلة من قبل بعض الدوائر الحكومية في الاقليم. من جانب آخر التقى الوزير بموظفي وزارة النقل العاملين في الاقليم، والذين يعملون في الوزارة ويتسلمون رواتبهم منها بدون وجود أي منهاج عمل بسبب فقدهم الى دوائرهم وإيقاف عمل خطوط النقل بين بغداد ومحافظات الإقليم وأشار البيان الى الحماس والرغبة الجدية في إعادة نشاط شركة نقل المسافرين والوفود خصوصاً ان هناك رغبة لدى المواطنين في المحافظات الاخرى لزيارة اقليم كردستان لغرض السياحة.

ودعا وزير النقل الى السماح لحافلات الوزارة بالدخول الى محافظات الاقليم واعادة فتح مكاتبها وتنشيط الحركة السياحية بين اقليم كردستان والمحافظات الاخرى، جاء ذلك خلال اجتماعه بوزير الاقليم للشؤون الداخلية كريم سنجاري. داعيا إلى السماح بنقل الزائرين الإيرانيين عبر منفذ حاج عمران الى العتبات المقدسة.

وابدى سنجاري تعاونه واستعداده لمتابعة هذا الموضوع اذ ان ذلك سيوفر فرص عمل جديدة للمواطنين في الاقليم.. من جانب اخر وخلال تجواله في أربيل لاحظ وزير النقل (وبحسب البيان) وجود حافلات عائدة الى وزارة النقل تعمل في الاقليم وهذه الحافلات مشخصة ومعروفة وعددها (٣٩) حافلة وهي من حافلات وزارة النقل المفقودة في الإقليم. وتم ابلاغ وزير الاقليم للشؤون الداخلية كريم سنجاري بالامر لغرض اعادتها الى شركة نقل المسافرين وإبقائها للعمل في الاقليم.

وعلى صعيد متصل وفي بيان لاحق صادر من المكتب الاعلامي في وزارة النقل عرض وزير النقل عامر عبدالجبار اسماعيل فكرة استثمار ميناء في ام قصر خاص بالحاويات حيث تم انجاز الدراسات والتصاميم الخاصة به من قبل الشركة العامة لموانئ العراق ، على ان يربط بالسكك الحديد في محافظات الاقليم، وكذلك ربط ميناءي طرطوس واللاذقية بالمحافظات اعلاه، على ان يكون ربط السكك الحديد وانشاء الميناء وفق مبدأ الاستثمار لكون موازنة الوزارة لعام ٢٠٠٩ لايمكنها ان تتحمل أي جزء من هذا المشروع، ولفت البيان الى ان هذا المشروع جعل منفذين بحريين لاقليم كردستان احدهما على الخليج العربي والاخر على البحر الابيض المتوسط. ويعد هذا المشروع مشروعاً اقتصادياً سيخدم محافظات الاقليم.

المركزي يحتفل بإنجاز مشروع المصارف

بغداد / المدى

بحضور الدكتور سنان الشبيبي محافظ البنك ، يقيم البنك المركزي العراقي يوم السبت المقبل احتفالاً بمناسبة انجاز مشروع شبكة المصارف وذكر بيان صادر عن دائرة الاعلام والعلاقات العامة في البنك ان هذا المشروع يعد الاول من نوعه في القطاع الحكومي من ناحية استخدام التقنيات الحديثة ولأهميته البالغة سيقيم البنك المركزي العراقي الاحتفال في يوم السبت المصادف ٢٠٠٩/٢/٢٨ الساعة العاشرة صباحا في فندق المنصور ميليا على قاعة قرطبة .

وزيـــر التخطيط: أبـــرز تحـديـاتـنـا تقليص اعـتـمـادنـا عـلـى النفط

بغداد/وكالات

قال وزير التخطيط والتعاون الإنمائي علي بابان، ان تقليص اعتماد العراق على النفط وتنوع مصادر الدخل أبرز ما يواجه العراق من تحديات للنهوض بالواقع الاقتصادي.

وأوضح علي بابان لوكالة(أصوات العراق) أن "العراق يواجه أربعة تحديات للنهوض بالواقع الاقتصادي تتمثل بتقليص اعتماده على النفط كمورد مالي وتنوع مصادر الدخل الحكومي، والنجاح في تخصيص الأموال الإستثمارية على حساب الأموال التشغيلية في الميزانية العامة للدولة".

واضاف ان "التحدي الذي يقف أمام العراق أيضا هو النهوض بالقطاع الخاص لإدارة الاقتصاد واخذ دوره كمعظم دول العالم في قيادة عملية التنمية داخل البلاد" مشيراً الى ان "القطاع الخاص العراقي فر الى دول الجوار واقام مشاريع عملاقة ناجحة".

وذكر وزير التخطيط بابان ان "تشجيع الاستثمار الاجنبي ضمن التحديات التي تواجه العراق للنهوض بواقعه الاقتصادي، وبرغم تشريع قانون خاص بالاستثمار، الا ان البيروقراطية الحكومية تحول دون دخول الشركات العالمية المتخصصة الصناعية والزراعية والسياحية التي اذا نفذت مشاريعها فانها ستوفر فرص عمل كثيرة للعاطلين العراقيين وامتصاص البطالة".

من جانب آخر، قال وزير التخطيط علي بابان ان وزارته ستعقد مؤتمراً ليومين متتاليين الاربعاء والخميس المقبلين خاص بوضع دراسة امام الحكومة حول أيجاد بدائل التنمية في العراق، مشيراً الى ان الوزارة دعت الأكاديميين والمسؤولين الحكوميين وبعض الضيوف الأجانب للنقاش والتشاور حول استمرار انخفاض عائدات النفط.

وكان وزير التخطيط والتعاون الانمائي علي بابان قال لوكالة (اصوات العراق) ، إن الجلسات الخمس الاسبوعية التي يعقدها البنك المركزي لبيع وشراء الدولار هي عملية تهريب للاموال العراقية الى الخارج، وان هذه الاموال تهرب عن طريق مزاد المركزي ومكاتب الصيرفة هي أموال القطاع الخاص لاقامة مشاريع عملاقة ناجحة، اقربها في الاردن وسوريا.

وقال مستشار البنك المركزي موضحا آلية عمل المزاد، ان "مزاد المركزي للعملة هو المسؤول عن تحريك هذه الاموال ولديه ثلاثة واجبات، الاول هو تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص والثاني تكييف مناسيب السيولة وبالتالي مواجهة الضغوط التضخمية"، اما الثالث فهو "رفع قيمة الدينار العراقي الذي ارتفع بنسبة ٢٥٪ خلال الثلاث سنوات الاخيرة"، الامر الذي اعتبره "مكسبا كبيرا للشعب العراقي برفع القيمة الشرائية للدينار وتحقيق الرفاهية بعد ان عانى المواطن عقوداً طويلة من انخفاض قيمة الدينار".

وقال صالح "نحن لا ننفي ان التحويلات والحقوق قد لا تكون للتجارة بالكامل، ولكنها حقوق مواطنين ولا يمكن ان نضع قيودا على تلك الحقوق"، وذلك لان "حامل الدينار العراقي هو حامل ثروة ومن حقه التصرف بهذه الثروة كيفما يشاء".

وتابع صالح ان "مسألة توزيع الثروة ليست من اختصاص السياسة النقدية" وان خروج الاموال" كان أمراً مرهوناً بالظروف الامنية التي سادت العراق وخوف المواطنين الناس على اموالهم"، اضافة الى "وجود مهاجرين عراقيين باعداد كبيرة وخصوصا دول الجوار وتحديد عملية التحويل ستعني خلق اسواق سود خارج نطاق القانون وعدم السيطرة عليها"

وختم حديثه بالقول ان "هذه الامور ليست سهلة ولا هينة ولها كلفة، ولكنها ثمن التضحية التي نقدمها من اجل بناء الاقتصاد العراقي الحر والمتطور"

بـأخـتـصـار

- هبطت الاسهم اليابانية في التعاملات المبكرة يوم الثلاثاء متأثرة بخسائر لاسهم شركات التصدير مثل تويوتا موتور لصناعة السيارات بعد ان هوت الاسهم في وول ستريت الي أدنى مستوى لها في ١٢ عاما بفعل مخاوف من ان الحكومة الامريكية لن يكون بمقدورها تحقيق استقرار النظام المالي.
- سجل الدولار الامريكي مستوى مرتفعا جديدا في ثلاثة أشهر امام الين في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء مع اقبال المضاربين على بيع مراكز دائنة بالعملة اليابانية تراكمت على مدى الاشهر القليلة الماضية
- انزلقت بورصة وول ستريت الى ادنى مستوى في ١٢ عاما يوم الاثنين مع فقدان المستثمرين الثقة في ان الحكومة الامريكية ستكون قادرة على تحقيق الاستقرار في النظام المالي.
- تعهدت أجهزة تنظيمية أمريكية يوم الاثنين بمساعدة البنوك المتعثرة اذا اقتضت الضرورة وقالت ان البنوك ينبغي أن تظل في يد القطاع الخاص حتى مع قول مصدر ان سيتي جروب تجري محادثات لاعطاء الحكومة حصة أكبر.
- قال الرئيس الامريكي باراك اوباما يوم الاثنين ان الولايات المتحدة يجب ان تتصدى للعجز المتزايد في الميزانية والا فانها ستواجه ازمة اقتصادية اخرى في المستقبل
- قال مسؤول في ادارة الرئيس الامريكي باراك اوباما يوم الاثنين ان جاري لوكي الحاكم السابق لولاية واشنطن هو «المرشح المرجح» لمنصب وزير التجارة..
- قالت مسؤولة تنفيذية بمجلس الذهب العالمي يوم الاثنين ان الجوع النهم للاوراق المالية المدعومة بالذهب من المستثمرين الباحثين عن ملاذ من الركود ينبغي ان يعوض بدرجة وافية تباطؤ شراء المجوهرات من المستهلكين الذين يعانون ضيق ذات اليد.
- قال الامين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر يوم الاثنين ان الصليب الاحمر يواجه عجزا خطيرا في تمويل عمله الانساني في عام ٢٠٠٩ نتيجة تعرض المانحين لضغوط بسبب ازمة الاقراض العالمية.

مستشار بالمركزي: العراق ملتزم بسياسة تحرير الحسابات الجارية

بغداد/ أصوات العراق

قال مستشار البنك المركزي العراقي، ان العراق ملتزم بتحرير الحساب الجاري لميزان مدفوعاته والذي يحرم اي قيود على التحويل الخارجي باستثناء مكافحة غسيل الاموال واموال الجريمة والارهاب، مبينا ان حامل الدينار العراقي صاحب حق بالتصرف به كيف يشاء.

واضاف مظهر محمد صالح لوكالة (اصوات العراق) ان العراق "ملتزم بتحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات بحسب قواعد اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تحرم اي قيود على التحويل الخارجي، باستثناء مكافحة غسيل الاموال واموال الجريمة والارهاب"، مضيفا ان هذه الاجراءات "تعتبر سياسة نقدية لخلق مناخ تحرري للأستثمار مستقبلا، فاخراج العملة بحرية سيكون عنصر جذب لدخولها من جديد، واذا وضعنا قيوداً على خروج العملة لن يكون هناك حرية للدخول".

واضاف صالح إن "حامل الدينار العراقي هو صاحب حق، وهو مقوم بالعملة الاجنبية، وله ان يتصرف به" وذلك بموجب "الحرية الاقتصادية التي يتبنى النظام الاقتصادي في العراق ممارستها بدون قيود، باستثناء الجرائم الاقتصادية".

التأمين العراقية تحقق أرباحا بزيادة ٥٨٪ عن عام ٢٠٠٧

بغداد / المدى

قال صادق عبد الرحمن مدير عام شركة التأمين العراقية ان الشركة حققت أرباحا بلغت (٨٨٨،٨) مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ أي بزيادة ٥٨ ٪ عن الربح المتحقق لعام ٢٠٠٧ .. ذكر ذلك بيان صادر عن المكتب الاعلامي في وزارة المالية .. وأضاف البيان نقلا عن عبد الرحمن : أن جهود الشركة مستمرة من اجل زيادة الإنتاج وإيجاد الوسائل والسبل الكفيلة لإنجاح العمل التأميني وتطويره ليواكب ويضاهي نشاط التأمين في العالم حيث تمارس الشركة عدة أنشطة منها النشاط الإنتاجي وهو النشاط الأساسي للشركة ويتمثل بالأقساط المتحققة عن تسويق وثائق التأمين بأنواعها المتعددة على الدوائر والشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة وجمهور المواطنين محققة أقساطا أجمالية مقدارها (٩٨١١) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ أي بزيادة نسبتها ٣٠٪ عن المتحقق لعام / ٢٠٠٧ ، وقد تركزت الزيادة في الأقساط على مشاريع التأمين الجماعي والصحي على موظفي دوائر الدولة وكذلك أعمال التأمين الهندسي للمشاريع والمقاولات المنفذة ضمن المنهاج الاستثماري للدول إضافة إلى التأمين ضد الحوادث وخصوصا الحوادث الإرهابية والتأمين على الحياة والأنواع الأخرى للشركة.

وأكد السيد مدير عام الشركة: أن النشاط الاستثماري للشركة حقق أرباحا بلغت (١٤١٤) (مليار وأربعمئة وأربعة عشر مليون دينار) ،موضحا أ الشركة اتخذت عدة إجراءات لتنمية وتنويع إيراداتها الاستثمارية منها : أعادة تقدير أملاك الشركة وتأجيرها وفق الأسعار السائدة في السوق المحلية وزيادة الإيرادات المتأتية عن طريق الودائع وتنميتها فضلا عن شراء بناية جديدة في محافظة ميسان تستغل للأغراض الاستثمارية والإعلان عن مناقصة لبناء قطعة الأرض العائدة للشركة في محافظة نينوى وكذلك هنالك عدة أنشطة استثمارية تقوم الشركة بإنشائها من اجل تحقيق انجازات مالية مهمة في مجال التأمين.

أما في المجال الفني فقد أوضح المدير العام: بأن هذا النشاط يتمثل في نشاط الشركة في المجالات التنظيمية المتعددة بغية تحقيق خططها وتسهيل إجراءات العمل وتحقيق الأداء الأمثل والسمعة الطيبة وإدامة العلاقة مع جمهور حملة الوثائق والمواطنين.. من المؤمل أن تقوم الشركة بفتح فرع جديد لها في مدينة الصدر يقوم بتقديم الخدمة التأمينية للمواطنين والدوائر في المنطقة المذكورة فضلا عن مفاتحة الهيئة العامة للضرائب والتباحث معها حول زيادة مبلغ السماح الضريبي للمواطنين نتيجة اقتنائم وثائق التأمين بمختلف أنواعها.

ولغرض توفير الحماية التأمينية المناسبة لموظفي الشركة ، صممت الشركة وثيقة تأمين جماعية متعددة المنافع بمبلغ خمسة ملايين دينار عن كل موظف بشروط وامتيازات عديدة على أن يتحمل الموظف ٥٠٪ من مبلغ القسط والباقي تدفعه الشركة من حصة الخدمات الاجتماعية المتحققة من الأرباح السنوية ولتطوير عمل الشركة فقد تم عقد الندوة الإنتاجية للشركة لتدارس واقع النشاط والسبل الكفيلة بتطوير عمل الشركة وبحضور الملاك الإداري والفني والإنتاجي في بغداد والمحافظات ، وقد خرجت الندوة بمجموعة من التوصيات للارتقاء بعمل الشركة إلى مستوى الشركات العالمية وبما يحقق أفضل النتائج .

ولفت عبد الرحمن :بأنه تم زيادة رأسمال الشركة إلى مليار دينار بدلا من ثلاثمئة مليون دينار وذلك تنفيذا لقانون تنظيم أعمال التأمين رقم (١٠) لسنة / ٢٠٠٥ وتسديد مبلغ الزيادة من الاحتياطات الرأسمالية للشركة وقد أصدرت الشركة وثيقة تأمين صحي لعوائل موظفي الشركة يسدد قسطها من حصة الخدمات الاجتماعية المقررة من الأرباح السنوية للشركة مشيرا إلى انه تم قبول غطاء التأمين على أخطار الحرب (على اليابسة) المعروض من قبل شركة عادة التأمين العراقية لغرض التأمين على البضائع المنقولة داخل العراق موضحا أنه تم أجراء تقييم شامل لفروع ومنتجي الشركة تم فيه تحديد الفائزين بالمراتب الأولى ومنحهم مكافآت مالية مجزية على حساب المتميزين من أرباح الشركة مع كتب شكر وتقدير عن الجهود المبذولة لتحقيق الخطة الإنتاجية فضلا عن أجراء المسابقات الإنتاجية للمنتجين وتكريم المتميزين فيها بمكافآت مالية وعينية مختلفة.